

مجال التعاون الثنائي

Area of bilateral cooperation



الجزائر وتونس توقعان 25 اتفاقية تفاهم وتعاون



أشرف الوزير الأول، سيفي غريب، ورئيسة الحكومة التونسية، سارة الزعفراني الزنزري، عقب الجلسة الموسعة للدورة الثالثة والعشرين للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية-التونسية. التي جرت أشغالها اليوم بقصر الحكومة بالقصبة في تونس العاصمة، على مراسم توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبرامج التعاون.

هذه الاتفاقيات تشمل قطاعات الطاقة والطاقات المتجددة، والمالية، والصناعة، والصناعة الصيدلانية، والصيد البحري، والمياه. بالإضافة إلى النقل، والاستثمار، والتضامن، والاتصال، والتشغيل، والثقافة، والصحة، والتكوين المهني، والشباب والرياضة.

وشملت الاتفاقيات الموقعة. خلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة الكبرى المشتركة الجزائرية-التونسية للتعاون ما يلي:

1. اتفاقية تعاون في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في قطاع التأمينات.
2. اتفاقية تعاون في مجال الاعتماد بين الهيئة الجزائرية للاعتماد والمجلس الوطني للاعتماد في تونس.
3. اتفاقية إطارية للتعاون بين الجزائرية للمياه والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في تونس.
4. اتفاقية تعاون بين الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات والمجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري التونسي.
5. اتفاقية إطارية للتعاون بين الديوان الوطني للسقي وصرف المياه في الجزائر والإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه في تونس.
6. اتفاقية توأمة وتعاون بين المؤسسة الجزائرية العمومية للإذاعة المسموعة والإذاعة التونسية.
7. اتفاق استغلال مشترك لخطوط نقل دولي منتظم للأشخاص على الطرقات بين المؤسسة العمومية الاقتصادية الجامعة للنقل والخدمات بالجزائر والشركة الوطنية للنقل بين المدن بتونس.
8. اتفاق التعاون في مجال التشغيل بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية.
9. اتفاق التوأمة بين المفتشية العامة للعمل بالجزائر والهيئة العامة للتشغل والعلاقات المهنية بتونس.
10. اتفاقية بين المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين "قاسي الطاهر" بالأبيار بالجزائر والمركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين بتونس.
11. اتفاقية تعاون بين الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالجزائر والمؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بتونس في مجال التمثيل المتبادل.
12. مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة الصيدلانية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ووزارة الصحة بالجمهورية التونسية في مجال الصناعة الصيدلانية.
13. مذكرة تفاهم بين المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية بالجزائر والأكاديمية الدبلوماسية الدولية بتونس.
14. مذكرة تفاهم بين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية.
15. مذكرة تفاهم بين المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري ومؤسسة التلفزة التونسية.
16. مذكرة تفاهم بين وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة تونس إفريقيا للأنباء.
17. مذكرة تعاون بين المدرسة العليا لأساتذة الصم والبكم بالجزائر والمعهد العالي للتربية الخاصة بتونس.
18. مذكرة تفاهم للتعاون في ميادين الطاقة والطاقات الجديدة والمتجددة بين وزارة الطاقة والطاقات المتجددة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة بالجمهورية التونسية.
19. مذكرة تفاهم بين لجنة الإشراف على التأمينات بوزارة المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والهيئة العامة للتأمين للجمهورية التونسية في مجال تبادل المعلومات والرقابة والإشراف على قطاع التأمين.
20. برنامج تنفيذي للتعاون في مجال الرياضة للفترة 2026-2027.
21. برنامج تنفيذي للتعاون في مجال الشباب للفترة 2026-2027.
22. برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون في مجال النهوض بالمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن للفترة 2026-2028.
23. برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي بين وزارة الثقافة والفنون للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ووزارة الشؤون الثقافية للجمهورية التونسية.
24. برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون في قطاع الصحة بين وزارتي الصحة في البلدين للسنوات 2026-2028.
25. برنامج تنفيذي لمذكرة تفاهم بين الهيئة التونسية للاستثمار والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لسنتي 2026-2027.

افتتاح أشغال الدورة الـ23 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية-التونسية للتعاون



افتتحت، اليوم الجمعة، بالعاصمة تونس أشغال الدورة الـ23 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية-التونسية للتعاون، تحت الرئاسة المشتركة للوزير الأول، سيفي غريب ورئيسة الحكومة التونسية، سارة الزعفراني.

ويأتي انعقاد هذه الدورة تنفيذًا للتوجيهات السامية لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون وأخيه رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيد، وتجسيدا للإرادة المشتركة الرامية إلى ترقية أواصر الأخوة والتضامن التاريخي الذي يجمع البلدين والشعبين الشقيقين. وتعد الدورة محطة جديدة لتعزيز مسار التعاون الثنائي بين البلدين وبحث سبل الارتقاء به إلى مستوى العلاقات المتينة التي تربط الجانبين، من خلال مناقشة ملفات كبرى تهدف إلى ترقية الشراكات الثنائية، دعم الاستثمار وتذليل العقبات التي تعيق تطوير المبادلات الاقتصادية.

كما يحرص الجانبان على تعزيز التعاون في المجالات المرتبطة بتنمية المناطق الحدودية بهدف تحويلها إلى فضاءات للتعاون والازدهار.

محادثات جزائرية -تونسية حول سبل تعزيز التعاون بين البلدين



أجرى الوزير الأول سيفي غريب ، اليوم الجمعة ، بقصر الحكومة بالقصبة بتونس العاصمة، محادثات مع رئيسة الحكومة للجمهورية التونسية سارة الزعراني الزنزري، تناول فيها الطرفان واقع وأفاق العلاقات الثنائية وسبل تعزيز التعاون بين البلدين.

وحسب بيان الوزارة الأولى، توسعت المحادثات لتشمل وفدي البلدين حيث تم الاستماع لتقرير لجنة المتابعة التي جرت أشغالها يوم أمس برئاسة وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الأفريقية، السيد أحمد عطاق، ونظيره التونسي السيد محمد علي النفطى، لاسيما بشأن الأشغال التحضيرية لاجتماع اللجنة المشتركة الكبرى على مستوى الخبراء وعلى المستوى الوزاري، وأهم التوافقات والاقتراحات المتعلقة بسبل ترقية الروابط الأخوية والتعاون الثنائي في كافة المجالات.

وخلال الجلسة الموسعة، ألقى الوزير الأول كلمة أكد فيها أن انعقاد هذه الدورة يندرج في إطار تجسيد التعليمات السامية لقائدي البلدين، سيادة الرئيس عبد المجيد تبون وأخيه فخامة الرئيس قيس سعيد، لاسيما الارتقاء بالعلاقات بين البلدين إلى مصاف الشراكة الاستراتيجية المتضامنة والمندمجة.

كما ثمن الوزير الأول التنسيق المتواصل والمكثف بين البلدين لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية، لاسيما في مجال تأمين الحدود المشتركة، من أجل الحد من مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة السرية والتهرب بمختلف أشكاله والاتجار بالمخدرات.

وفي الشق الاقتصادي، أكد الوزير الأول أن البلدين يتوفران على إمكانيات بشرية ومادية هامة وعلى مواطن متعددة للتكامل الاقتصادي بما يؤهلها لبناء شراكات ثنائية منتجة ومربحة في شتى المجالات، متى تم تبني خارطة طريق واضحة المعالم، ووضع آليات عملية وفق برنامج زمني واضح لتجسيد مشاريع التعاون في القطاعات الحيوية وذات الأولوية.

ومن جهتها، رحبت رئيسة الحكومة التونسية بانعقاد هذه الدورة للجنة المشتركة الكبرى، منوهة بالعلاقات المتميزة القائمة بين البلدين والشعبين الشقيقين، ومشيدة بحرص قائديهما، رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وأخيه فخامة الرئيس قيس سعيد، على تطوير التعاون الثنائي في شتى الميادين.

كما أعربت الزنزري عن بالغ ارتياحها لمستوى وحجم التعاون الثنائي، لاسيما في مجالات الطاقة أين نوهت بمساهمة الجزائر في ضمان تزويد تونس بالموارد الطاقوية، مشيدة في الوقت ذاته بالحركية التي تطبع المبادلات الاقتصادية الثنائية في المجالات التجارية والاستثمارية التي يتعين تنشيطها ومرافقتها من أجل تعزيز مكاسبها ومضاعفة حجمها.

وكان الوزير الأول مرفوقا خلال هذه الجلسة بوزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الأفريقية، أحمد عطاق، وزير الدولة وزير المحروقات والطاقات، محمد عرقاب، وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، سعيد سعيود، وزير المالية، عبد الكريم بوزرد، وزير الصناعة، يحيى بشير، وزير الصناعة الصيدلانية، وسيم قويدري، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السيد ياسين المهدي وليد، وزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات، كمال رزيق، ووزير الرياضة، وليد صادي، بالإضافة إلى سفير الجزائر بتونس، السيد عزوز باعلال.



12 ديسمبر 2025 - 15:20

الجزائر وتونس.. توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبرامج التعاون

بقلم نادية بن طاهر



أشرف الوزير الأول سيفي غريب، ورئيسة الحكومة التونسية، سارة الزعفراني الزنزري، على مراسم توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبرامج التعاون.

وحسب بيان لمصالح الوزير الأول، تغطي هذه الاتفاقيات، التي تم توقيعها عقب الجلسة الموسعة للدورة الثالثة والعشرين للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية-التونسية، قطاعات الطاقة والطاقات المتجددة، والمالية، والصناعة. والصناعة الصيدلانية، والصيد البحري، والمياه، والنقل، والاستثمار. والتضامن، والاتصال، والتشغيل، والثقافة، والصحة، والتكوين المهني، والشباب والرياضة.

وتتمثل الاتفاقيات الموقع عليها خلال الدورة 23 للجنة الكبرى المشتركة الجزائرية التونسية للتعاون فيما يلي:

اتفاقية تعاون في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في قطاع التأمينات.

اتفاقية تعاون في مجال الاعتماد بين الهيئة الجزائرية للاعتماد والمجلس الوطني للاعتماد في تونس.

واتفاقية إطارية للتعاون بين الجزائرية للمياه، والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في تونس.

وكذا اتفاقية تعاون بين الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات، والمجمع المني المشترك لمنتجات الصيد البحري التونسي.

واتفاقية إطارية للتعاون بين الديوان الوطني للسقي وصرف المياه في الجزائر والإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه في تونس.

واتفاقية توأمة وتعاون بين المؤسسة الجزائرية العمومية للإذاعة المسموعة والإذاعة التونسية.

وكذا اتفاق استغلال مشترك لخطوط نقل دولي منتظم للأشخاص على الطرقات بين المؤسسة العمومية الاقتصادية الجامعة للنقل والخدمات بالجزائر والشركة الوطنية للنقل بين المدن بتونس.

وإتفاق التعاون في مجال التشغيل بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية.

وكذا اتفاق التوأمة بين المفتشية العامة للعمل بالجزائر والهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية بتونس.

وإتفاقية بين المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين "قاسي الطاهر" بالأبيار بالجزائر و المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين بتونس.

بالإضافة إلى إتفاقية تعاون بين الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالجزائر والمؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بتونس في مجال التمثيل المتبادل.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة الصيدلانية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ووزارة الصحة بالجمهورية التونسية في مجال الصناعة الصيدلانية.

ومذكرة تفاهم بين المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية بالجزائر والأكاديمية الدبلوماسية الدولية بتونس.

وكذا مذكرة تفاهم بين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية.

ومذكرة تفاهم بين المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري ومؤسسة التلفزة التونسية.

بالإضافة إلى مذكرة تفاهم بين وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة تونس إفريقيا للأنباء.

ومذكرة تعاون بين المدرسة العليا لأساتذة الصم والبكم بالجزائر والمعهد العالي للتربية الخاصة بتونس.

وكذا مذكرة تفاهم للتعاون في ميادين الطاقة والطاقات الجديدة والمتجددة بين وزارة الطاقة والطاقات المتجددة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة بالجمهورية التونسية.

ومذكرة تفاهم بين لجنة الإشراف على التأمينات بوزارة المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والهيئة العامة للتأمين للجمهورية التونسية في مجال تبادل المعلومات والرقابة والإشراف على قطاع التأمين.

فيما تم توقيع برنامج تنفيذي للتعاون في مجال الرياضة للفترة 2026 - 2027. وبرنامج تنفيذي للتعاون في مجال الشباب للفترة 2026 - 2027.

وكذا برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون في مجال النهوض بالمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن للفترة 2026-2028.

بالإضافة إلى برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي بين وزارة الثقافة والفنون للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ووزارة الشؤون الثقافية للجمهورية التونسية.

وبرنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون في قطاع الصحة بين وزارة الصحة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ووزارة الصحة للجمهورية التونسية للسنوات 2026-2028.

وكذا برنامج تنفيذي لمذكرة تفاهم بين الهيئة التونسية للاستثمار والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لسنتي 2026 - 2027.

12 December 2025

آخر الأخبار

وزير الفلاحة يلتقي نظيره الجزائري

عقدت يوم أمس الخميس، جلسة عمل جمعت وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عز الدين بن الشيخ بنظيره الجزائري ياسين المهدي وليد، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجزائري، على هامش أشغال الدورة 23 للجنة الكبرى المشتركة التونسية الجزائرية والمنتدى الاقتصادي المشترك التونسي الجزائري المنعقد بتونس. ويأتي هذا اللقاء، وفق بلاغ نشرته الوزارة اليوم الجمعة، في إطار حرص الطرفين على تعزيز سبل التعاون ودفع عجلة التنمية في المجالات الحيوية واستشراف آفاق جديدة للشراكة التونسية الجزائرية في مختلف المجالات ذات الأولوية للبلدين المتعلقة بالقطاع الفلاحي.

ومن أهم هذه المجالات تلك الخاصة بمواجهة ندرة المياه والمحافظة على الموارد الطبيعية في ظل التغيرات المناخية واستعمال المياه غير التقليدية وتحسين مردودية التصرف في المياه التقليدية إضافة إلى التعاون في مجالات الصيد البحري والغابات وتنمية المناطق الحدودية بين البلدين الشقيقين واستعمال التقنيات الحديثة في المجال الفلاحي بما يعزز دعم الصمود والأمن المائي والغذائي والتي تعد من الأولويات الوطنية في ظل التحديات المناخية والمائية التي يواجهها البلدان.

الصفحة: 03



أمس الجمعة بالعاصمة تونس

انعقاد الدورة الـ 23 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية-التونسية

افتتحت، أمس الجمعة، بالعاصمة تونس أشغال الدورة الـ 23 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية-التونسية للتعاون. وجرت أشغال الدورة تحت الرئاسة المشتركة للوزير الأول، سيفي غريب ورئيسة الحكومة التونسية، سارة الزعفراني.

فضل جديد من الشراكة الاقتصادية على ضوء التوافق الذي بلغته العلاقات الثنائية السياسية بفضل توجيهات رئيسي البلدين. من جهتها، وقّعت الزعفراني عند واقع العلاقات الثنائية الأخوية التونسية-الجزائرية، مؤكدة أن هذه الروابط والتاريخ المشترك بين الشعبين الشقيقين "حافز وقاعدة متينة لإرساء شراكات جديدة، تقوم على المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة، بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين ويستجيب لتطلعاتهما.

وعلى هامش انعقاد المنتدى، تم التوقيع على 7 اتفاقيات شراكة بين مؤسسات اقتصادية جزائرية-تونسية، في مجالات مختلفة كالسياحة والصناعات الغذائية والسياحة، كما تم إبرام اتفاقية تعاون بين مجلس التجديد الاقتصادي والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات، على أن يتم، في غضون الأيام المقبلة، التوقيع على اتفاقات جديدة بين فاعلين اقتصاديين خواص من كلا البلدين.



قطاعات الصناعة، الطاقة والسياحة على وجه الخصوص. وفي كلمة له في افتتاح المنتدى، نوه سيفي بتونس، على مواضيع تتعلق بالاستثمارات وفرص الشراكات المتاحة بين الجانبين في

غريب رفقة نظيرته التونسية، حيث ركزت الأشغال التي جرت بحضور وزراء عن البلدين إلى جانب الفاعلين الاقتصاديين من الجزائر وتونس، على مواضيع تتعلق بالاستثمارات وفرص الشراكات المتاحة بين الجانبين في

م. س

ويأتي انعقاد هذه الدورة تنفيذا للتوجيهات السامية لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون وأخيه رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيد، وتجسيدا للإرادة المشتركة الرامية إلى ترقيّة أواصر الأخوة والتضامن التاريخي الذي يجمع البلدين والشعبين الشقيقين. وتعد الدورة محطة جديدة لتعزيز مسار التعاون الثنائي بين البلدين ويحت سبل الارتقاء به إلى مستوى العلاقات المتينة التي تربط الجانبين، من خلال مناقشة ملفات كبرى تهدف إلى ترقيّة الشراكات الثنائية، دعم الاستثمار وتذليل العقبات التي تعيق تطوير المبادلات الاقتصادية.

كما يحرص الجانبان على تعزيز التعاون في المجالات المرتبطة بتنمية المناطق الحدودية بهدف تحويلها إلى فضاءات للتعاون والازدهار. وفي هذا الإطار، تم الخميس، تنظيم منتدى اقتصادي مشترك، أشرف عليه

ON LINE



11/12/2025 - 17:28

دراسة إعادة فتح خط الجزائر - بودابست أشغال الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-المجرية.

بقلم: رشيدة دبوب



انعقدت اليوم بالجزائر أشغال الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-المجرية للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي، برئاسة وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ياسين وليد مناصفة مع نائب وزير الدفاع لجمهورية المجر "تاماس فارغا" بمشاركة ممثلي عدة قطاعات من وفدي البلدين.

وحسب بيان لوزارة الفلاحة فإنه خلال افتتاح الأشغال، أعرب الطرفان عن ارتياحهما للتقدم المحرز في علاقات التعاون الثنائي ونوها بالإرادة القوية للدفع بها إلى مستويات أرحب، بما يعكس الإرادة السياسية الجادة لقيادتي البلدين وعلاقات الصداقة التاريخية التي تربط بين الجزائر والمجر.

وتتعد هذه الدورة، حسب ذات المصدر، في ظرف يشهد ارتفاعا محسوسا في حجم التبادلات التجارية، إضافة إلى بروز مبادرات في مختلف المجالات كالبحث العلمي، والصناعة والطاقة والفلاحة، حيث ثمن الطرفان التقدم المنجز في إطار برنامج التعاون البحثي لا سيما في مجال الزراعة والغابات الذي تم تجسيده من خلال الاتفاقات الموقعة بين المؤسسات البحثية الجزائرية و المجرية.

هذا وتناولت أشغال هذه الدورة عدة مواضيع ذات الاهتمام المشترك لا سيما تلك المتعلقة دراسة إمكانية إعادة فتح الخط الجوي الرابط بين الجزائر وبودابست في ظل انتعاش التبادلات بين البلدين.

وتبادل الخبرات في مجال الفلاحة، الثروة الغابية وتربية المائيات للتعاون في مجال البحث العلمي والتقني والتكوين المهني، وأيضا تعاون في مجالات الطاقة، حيث تتطلع الجزائر، كأحد شركاء أوربا في المجال الطاقوي، إلى الاستفادة من التجربة المجرية في مجال الطاقات المتجددة.

كما تناولت الأشغال تعزيز التبادل في المجال السياحي والتعريف بالقدرات والإمكانيات السياحية، بما يخلق ديناميكية جديدة في هذا الإطار، و ابراز الأهمية التي توليها الدولة الجزائرية للتحويل الرقمي ودعم المؤسسات الناشئة، و ابراز فرص الاستثمار في ظل الانفتاح الذي تعرفه الجزائر أكثر من ذي قبل على الاستثمارات الأجنبية في إطار قانون الاستثمار الجديد وما يحمله من تحفيزات ومزايا غير مسبوقة لفائدة المستثمرين.

ودعا ممثلي البلدين حسب بيان وزارة الفلاحة الى تعزيز التبادلات التجارية البينية، وخلق ديناميكية جديدة في مجال تبادل الخبرات.

وفي ختام أشغال الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-المجرية للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي، ثمن الطرفان المخرجات الإيجابية التي انبثقت عنها، وأعربا عن سعيهما المشترك من أجل الدفع بعلاقات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي إلى مستويات أعلى مما عليها الآن.

كما توجت الأشغال بالإمضاء على محضر اجتماع هذه الدورة المتضمن خطة العمل المشتركة المتفق عليها، من أجل تعزيز التعاون المشترك وفق مقاربة برغماتية أساسها مبدأ رابح رابح.



12: ديسمبر، 2025

انعقاد الدورة الرابعة للجنة الجزائرية-المجرية

بقلم: عبدالصمد تيطراوي



احتضنت الجزائر، أمس الخميس، أشغال الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-المجرية للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي، برئاسة مشتركة لوزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السيد ياسين وليد، ونائب وزير الدفاع المجري، السيد تاماس فارغا، وذلك بمشاركة وفود رفيعة المستوى من مختلف القطاعات بالبلدين. وخلال الجلسة الافتتاحية، أعرب الطرفان عن ارتياحهما لمستوى العلاقات الثنائية، مؤكدين الإرادة السياسية القوية لقيادتي البلدين لدفع التعاون إلى آفاق أرحب، بما يعكس عمق روابط الصداقة التاريخية بين الجزائر والمجر. وتتعقد هذه الدورة في سياق يعرف ارتفاعاً ملحوظاً في حجم التبادلات التجارية بين البلدين، إلى جانب بروز مشاريع تعاون جديدة في مجالات متعددة، لاسيما البحث العلمي، والصناعة، والطاقة، والفلاحة. وقد أشاد الجانبان بالتقدم المحقق ضمن برنامج التعاون البحثي، خصوصاً في مجالات الزراعة والغابات، من خلال الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسات الجزائرية والمجرية.

وتطرقت أشغال اللجنة إلى جملة من الملفات ذات الاهتمام المشترك، أبرزها:

- دراسة إمكانية إعادة فتح الخط الجوي بين الجزائر وبودابست في ظل الانتعاش الملحوظ للتبادلات الثنائية.
 - تبادل الخبرات في الفلاحة، الثروة الغابية وتربية المائيات، قصد دعم القدرات الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي.
 - التعاون في البحث العلمي والتقني والتكوين المهني عبر برامج وشراكات جديدة.
 - تعميق التعاون في مجال الطاقة، حيث تطمح الجزائر للاستفادة من التجربة المجرية في الطاقات المتجددة، باعتبارها شريكاً مهماً لأوروبا في المجال الطاقوي.
 - تعزيز التبادل السياحي والتعريف بالمقدرات السياحية للبلدين لخلق ديناميكية جديدة.
 - إبراز أهمية التحول الرقمي ودعم المؤسسات الناشئة في إطار رؤية الجزائر الجديدة.
 - عرض فرص الاستثمار المتاحة بموجب قانون الاستثمار الجديد الذي يمنح تسهيلات غير مسبوقة للمستثمرين الأجانب.
 - تقوية التبادلات التجارية وتشجيع نقل الخبرات وخلق مسارات تعاون مستدامة.
- وفي ختام الأشغال، ثمن الطرفان نتائج الدورة، مؤكدين التزامهما بالعمل المشترك لترقية التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي إلى مستويات أعلى. كما تم التوقيع على محضر الاجتماع، الذي يتضمن خطة عمل مشتركة تقوم على مقاربة براغماتية قائمة على مبدأ "أرباح-أرباح"، بما يضمن تطوير الشراكة بين الجزائر والمجر في السنوات المقبلة.

NEWS بركة

السبق أولويتنا ، دقة المعلومة غايتنا
الخميس 11 ديسمبر 2025 21:01

الجزائر والمجر تعززان التعاون الاقتصادي والتقني والعلمي

بقلم: م. لعجال



انعقدت اليوم بالجزائر الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-المجرية للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي، برئاسة ياسين وليد، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وتاماس فارغا، نائب وزير الدفاع لجمهورية المجر، بحضور ممثلي عدة قطاعات من وفدي البلدين.

وخلال افتتاح الدورة، أعرب الطرفان عن ارتياحهما للتقدم المحرز في علاقات التعاون الثنائي، مشيرين إلى الإرادة السياسية الجادة لقيادتي البلدين في دفع هذه العلاقات إلى مستويات أرحب، مستندة إلى الصداقة التاريخية التي تربط الجزائر والمجر. وتناولت أشغال الدورة مواضيع عدة ذات اهتمام مشترك، من بينها: إعادة فتح الخط الجوي بين الجزائر وبودابست، تبادل الخبرات في مجالات الفلاحة والثروة الغابية وتربية المائيات، التعاون في البحث العلمي والتقني والتكوين المهني، الاستفادة من التجربة المجرية في الطاقات المتجددة، وتعزيز التبادل السياحي والفرص الاستثمارية في ظل قانون الاستثمار الجديد، بالإضافة إلى دعم التحول الرقمي والمؤسسات الناشئة.

كما ركزت المناقشات على تعزيز التبادلات التجارية بين البلدين وخلق ديناميكية جديدة في مجال تبادل الخبرات، وفق مقاربة "رابع رابع".

واختتمت الدورة بالإمضاء على محضر اجتماع يتضمن خطة العمل المشتركة لتعزيز التعاون المشترك، مع تأكيد الطرفين على سعيهما المشترك لدفع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية إلى مستويات أعلى

الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية - المغربية الاتفاق على الدفع بعلاقات التعاون إلى مستويات أعلى في كل القطاعات • دراسة إمكانية إعادة فتح الخط الجوي الرابط بين الجزائر وبيو دابست

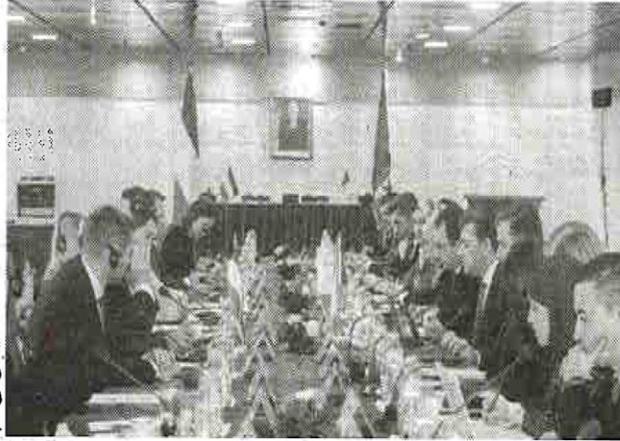
الأشهر الـ 9 الأولى من سنة 2025 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لافتا إلى أن ذلك يظهر أن إمكانات التعاون "أكبر بكثير" مما هو محقق حاليا.

وجدد فارغا التأكيد على استعداد بلاده لتعميق التعاون مع الجزائر في عدة مجالات مع الالتزام بالاحترام المتبادل والتقدم المشترك والشراكة العملية الموجهة نحو النتائج، معربا عن ثقته في أن المباحثات التي جرت خلال هذه الدورة ستسمح للعلاقات الجزائرية - المغربية بدخول "أفاق جديدة" قوامها توسيع التعاون وتعزيز الروابط الاقتصادية، كما أشار فارغا إلى أن المجر تعتبر الجزائر "شريكا رئيسيا في شمال إفريقيا"، لاسيما وأن العلاقات بين

البلدين تمتد لعدة عقود واتسمت بالثقة والاحترام المتبادل والصدقة.

هذا وتناولت أشغال هذه الدورة عدة مواضيع ذات الاهتمام المشترك لاسيما تلك المتعلقة بدراسة إمكانية إعادة فتح الخط الجوي الرابط بين الجزائر وبيو دابست في ظل انتعاش التبادلات بين البلدين، وتبادل الخبرات في مجال الفلاحة، الثروة الغابية وتربية المائيات، للتعاون في مجال البحث العلمي والتقني والتكوين المهني، وأيضا تعاون في مجالات الطاقة، حيث تتطلع الجزائر، كأحد شركاء أوروبا في المجال الطاقوي، إلى الاستفادة من التجربة المغربية في مجال الطاقات المتجددة. كما تناولت الأشغال تعزيز التبادل في المجال السياحي والتعريف بالقدرات والإمكانيات السياحية، بما يخلق ديناميكية جديدة في هذا الإطار، وإبراز الأهمية التي توليها الدولة الجزائرية للتحول الرقمي ودعم المؤسسات الناشئة، وإبراز فرص الاستثمار في ظل الانفتاح الذي تعرفه الجزائر أكثر من ذي قبل على الاستثمارات الأجنبية في إطار قانون الاستثمار الجديد وما يحمله من تحفيزات ومزايا غير مسبوقه لظافة المستثمرين، ودعا ممثلي البلدين حسب بيان وزارة الفلاحة إلى تعزيز التبادلات التجارية البينية، وخلق ديناميكية جديدة في مجال تبادل الخبرات.

رشيدة دبوب



الفلاحة الذي لفت إلى أن المحادثات شملت أيضا تعزيز السياحة بين البلدين.

وفي سياق متصل، تم إبراز الأهمية التي توليها الجزائر للمؤسسات الناشئة والتحول الرقمي، يضيف الوزير الذي أكد بأن الجزائر اليوم منفتحة أكثر من أي وقت مضى على الاستثمار الأجنبي، مذكرا في هذا الصدد بالتحفيزات التي يتضمنها قانون الاستثمار والمزايا التي تتيحها الجزائر للمستثمرين وبهذا فالباب مفتوح أمام المستثمرين المجرين، معبرا عن أمله في تعزيز التعاون بين البلدين وتكثيف المبادلات التجارية وخلق ديناميكية جديدة في مجال تبادل الخبرات، لتكون في مستوى العلاقات التاريخية بين البلدين. بدوره أوضح نائب وزير الدفاع المجرى أن انعقاد هذه الدورة يترجم الإرادة المشتركة للبلدين في تعزيز علاقاتهما الثنائية والارتقاء بها إلى مستويات أعلى، لاسيما من خلال تقييم ما تم تحقيقه سابقا ومواصلة رسم توجهات جديدة للتعاون بين البلدين، مشير إلى وجود إمكانات اقتصادية كبيرة غير مستغلة في التعاون الثنائي.

وسيتم عقد المنتدى الاقتصادي الجزائري-المجري على هامش الدورة بمنح "زخم جديد" للتعاون بين مؤسسات البلدين وخلق فرص إضافية للشركات، حسب المسؤول المجرى الذي أشار إلى أن حجم التبادل التجاري الثنائي سجل زيادة بنسبة 20 بالمائة خلال

• خرجت الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية - المغربية للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي، بالاتفاق على الدفع بعلاقات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي إلى مستويات أعلى مما هي عليها الآن. كما توجت الأشغال بالإمضاء على محضر اجتماع هذه الدورة المتضمن خطة العمل المشتركة المتفق عليها، من أجل تعزيز التعاون المشترك وفق مقاربة براغماتية أساسها مبدأ رايح رايح.

أشغال الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية - المغربية للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي انعقدت، أول أمس الخميس، برئاسة وزير الفلاحة

والتنمية الريفية والصيد البحري ياسين وليد، مناصفة مع نائب وزير الدفاع لجمهورية المجر، تاماس فارغا، بمشاركة ممثلي عدة قطاعات من وهدي البلدين. وخلال افتتاح الأشغال، أعرب الطرفان عن ارتياحهما للتقدم المجرى في علاقات التعاون الثنائي، ونوها بالإرادة القوية للدفع بها إلى مستويات أرحب، بما يعكس الإرادة السياسية الجادة لقيادتي البلدين وعلاقات الصداقة التاريخية التي تربط بين الجزائر والمجر.

وفي تصريح صحفي عقب الأشغال، أوضح ياسين وليد أن انعقاد هذه الدورة يأتي في سياق يعرف فيه التعاون الثنائي "ارتقاعا محسوسا" في حجم المبادلات التجارية وفي المبادرات في قطاعات، البحث العلمي، الصناعة، الطاقة والفلاحة، وفي هذا الإطار أشار الوزير إلى أن اللجنة المشتركة قامت، خلال أشغال هذه الدورة، بدراسة إمكانية إعادة فتح خط الطيران الرابط بين الجزائر العاصمة وبيو دابست، وكذا تبادل الخبرات في مجالات الفلاحة، الثروة الغابية وتربية المائيات، إلى جانب التعاون في مجال البحث العلمي والتعاون التقني والتكوين المهني علاوة على ذلك، تطرقت اللجنة إلى أهمية التعاون في مجال الطاقة والطاقات المتجددة، لكون الجزائر أحد أهم شركاء أوروبا في المجال، كما أنها تتطلع إلى الاستفادة من التجربة المغربية في مجال الطاقة المتجددة حسب وزير

الدورة الرابعة للجنة المشتركة الجزائرية - المجرية تلتئم بالجزائر

ديناميكية جديدة في التعاون واتفاقات لتعميق الشراكة الاقتصادية والعلمية

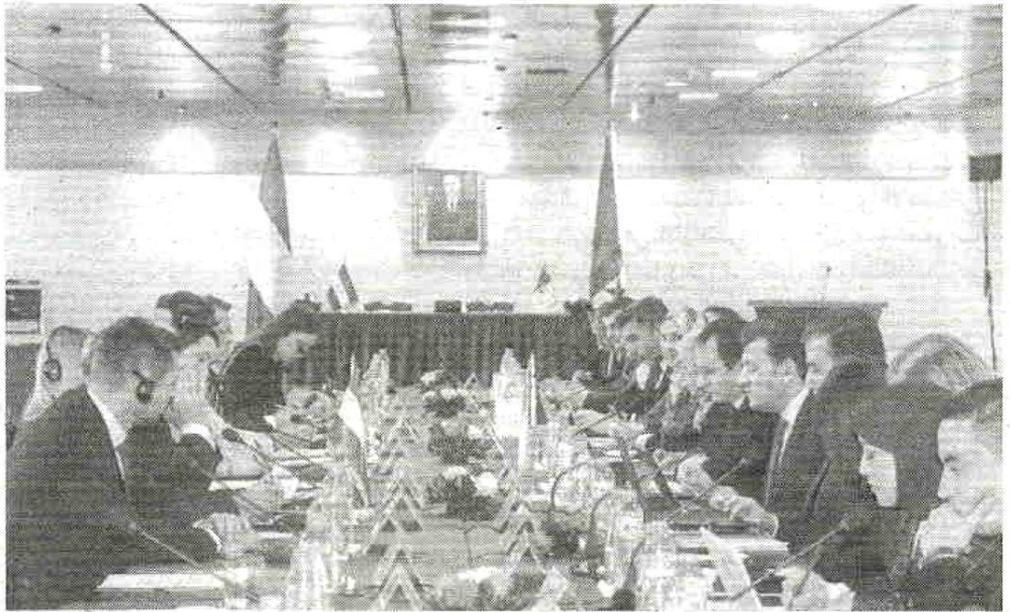
توجت أشغال الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية - المجرية للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي، التي جرت أول أمس الخميس، بالجزائر، برئاسة مشتركة بين وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، ونائب وزير الدفاع المجري تاماس فارغا، بالتوقيع على محضر اجتماع هذه الدورة المتضمن خطة العمل المشتركة المتفق عليها من أجل تعزيز التعاون المشترك وفق مقاربة براغماتية أساسها مبدأ رايح - رايح.

بالاستفادة من التجربة المجرية في هذا المجال، خاصة باعتبارها أحد المزودين الرئيسيين للطاقة إلى أوروبا، والتعريف بالمقدرات السياحية في البلدين وخلق فرص جديدة لتطوير النشاط السياحي والتبادل الثقافي.

وإلى جانب ذلك تم - حسب ذات المصدر - إبراز أولويات الجزائر في التحول الرقمي ودعم المؤسسات الناشئة في إطار سياسة وطنية تهدف إلى تشجيع الابتكار، واستعراض فرص الاستثمار المتاحة بموجب قانون الاستثمار الجديد الذي يوفر حوافز غير مسبوقة للمستثمرين الأجانب، فضلا عن التطرق لملف تعزيز المبادلات التجارية وتبادل الخبرات الاقتصادية بالشكل الذي يوسع قاعدة الشراكة الثنائية.

وفي ختام الأشغال، أعرب الوفدان عن ارتياحهما للمخرجات الإيجابية لهذه الدورة، مؤكدا حرصهما على توسيع مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي مستقبلا، كما تم التوقيع على محضر الاجتماع الذي تضمن خطة عمل مشتركة تقوم على مقاربة براغماتية تعتمد مبدأ «رايح - رايح» بما يضمن تنفيذ المشاريع المتفق عليها وتحويلها إلى برامج تعاون فعلي على أرض الواقع.

ع. أسابع



- حسب بيان لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري - مجموعة من الملفات المشتركة، من أهمها: بحث إمكانية إعادة فتح الخط الجوي بين الجزائر وبودابست تزامنا مع زيادة حجم الحركة الاقتصادية والسياحية بين البلدين، وتبادل الخبرات في الفلاحة والغابات وتربية المائيات بما يعزز القدرات التقنية والمسارات التكوينية إلى جانب دعم التعاون في البحث العلمي والتقني والتكوين المهني من خلال شراكات جديدة بين الجامعات والمراكز التخصصية. كما تم خلال ذات اللقاء تعزيز الشراكة في الطاقات المتجددة، حيث أبدت الجزائر اهتماما

بين الجزائر والمجر، القائمة على الصداقة المتجددة، تشهد اليوم ديناميكية لافتة، سواء في حجم المبادلات التجارية أو في نمو الشراكات القطاعية. وسجل الطرفان ارتفاعا واضحا في وتيرة التبادلات التجارية، إضافة إلى بروز مبادرات تعاون نوعية في مجالات متعددة، أبرزها البحث العلمي، الصناعة، الطاقة والفلاحة، كما أثبتا على النتائج المتقدمة التي تحققت ضمن برنامج التعاون البحثي بين المؤسسات العلمية في البلدين، خصوصا في ميادين الزراعة والغابات، من خلال اتفاقات ثنائية دخلت حيز التنفيذ. وتناول جدول أعمال الدورة

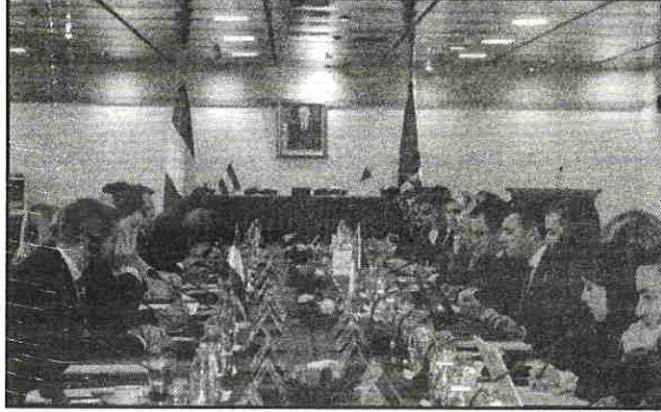
وثن الطرفان المخرجات الإيجابية التي انبثقت عنها، وأعربا عن سعيهما المشترك من أجل الدفع بعلاقات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي إلى مستويات أعلى مما عليها الآن.

وجاءت هذه الدورة التي شارك فيها ممثلو عدة قطاعات من وفدي البلدين لتعكس حركة جديدة في العلاقات الثنائية، مدفوعة بإرادة سياسية من قيادتي الدولتين ورغبة مشتركة في الارتقاء بالشراكة إلى مستويات أوسع. وخلال افتتاح الجلسة، عبر الجانبان عن ارتياحهما للتقدم المحقق في التعاون الثنائي خلال السنوات الأخيرة، مؤكدا أن العلاقات

انعقاد الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-المجرية للتعاون

فتح خط الطيران بين الجزائر العاصمة وبودابست على الطاولة

■ ارتفاع محسوس في حجم المبادلات التجارية والمبادرات القطاعية



تنجحها الجزائر للمستثمرين. وبعد أن أكد بأن الباب مفتوح أمام المستثمرين المجرين، عبر الوزير عن أمله في تعزيز التعاون بين البلدين وتكثيف المبادلات التجارية وخلق ديناميكية جديدة في مجال تبادل الخبرات، لتكون في مستوى العلاقات التاريخية بين البلدين.

بدوره، أوضح نائب وزير الدفاع المجري أن انعقاد هذه الدورة يترجم الإرادة المشتركة للبلدين في تعزيز علاقاتهما الثنائية والارتقاء بها إلى مستويات أعلى. لا سيما من خلال تقييم ما تم تحقيقه سابقا ومواصلة رسم توجهات جديدة للتعاون بين البلدين، مشيرا إلى وجود "إمكانات اقتصادية كبيرة غير مستغلة" في التعاون الثنائي.

وسيسمح عقد المنتدى الاقتصادي الجزائري-المجري على هامش الدورة، بمنح "زخم جديد" للتعاون بين مؤسسات البلدين وخلق فرص إضافية للشركات، حسب المسؤول المجري الذي أشار إلى أن حجم التبادل التجاري الثنائي سجل زيادة بنسبة 20 بالمائة خلال الأشهر الـ 9 الأولى من سنة 2025 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لافتا إلى أن ذلك يظهر أن إمكانات التعاون "أكبر بكثير" مما هو محقق حاليا.

وجدد السيد فارغا التأكيد على استعداد بلاده لتعميق التعاون مع الجزائر في عدة مجالات مع الالتزام بالاحترام المتبادل والتقدم المشترك والشراكة العملية الموجهة نحو النتائج، معربا عن ثقته في أن المباحثات التي جرت خلال هذه الدورة ستسمح للعلاقات الجزائرية-المجرية بدخول "أفاق جديدة" قوامها توسيع التعاون وتعزيز الروابط الاقتصادية.

وأشار السيد فارغا إلى أن المجر تعتبر الجزائر "شريكا رئيسيا في شمال إفريقيا"، لا سيما وأن "العلاقات بين البلدين تمتد لعدة عقود واتسمت بالثقة والاحترام المتبادل والصدقة".

■ ل. ح

■ انعقدت، أول أمس الخميس بالجزائر العاصمة، أشغال الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-المجرية للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي، حيث تمت دراسة فرص تعزيز الشراكة وتبادل الخبرات في مختلف المجالات وكذا إمكانية إعادة فتح خط الطيران الرابط بين البلدين.

وترأس أشغال هذه الدورة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، مناصفة مع نائب وزير الدفاع المجري، تاماس فارغا، بمشاركة ممثلي عدة قطاعات من وفدي البلدين.

وفي تصريح صحفي عقب الأشغال، أوضح السيد وليد أن انعقاد هذه الدورة يأتي في سياق يعرف فيه التعاون الثنائي "ارتفاعا محسوسا" في حجم المبادلات التجارية وفي المساهمات في قطاعات، البحث العلمي، الصناعة، الطاقة والفلاحة. وفي هذا الإطار، أشار الوزير إلى أن اللجنة المشتركة قامت، خلال أشغال هذه الدورة بدراسة إمكانية إعادة فتح خط الطيران الرابط بين الجزائر العاصمة وبودابست وكذا تبادل الخبرات في مجالات الفلاحة، البروة الغابية وتربية المائيات، إلى جانب التعاون في مجال البحث العلمي والتعاون التقني والتكوين المهني.

وعلاوة على ذلك، تطرقت اللجنة إلى أهمية التعاون في مجال الطاقة والطاقات المتجددة، لتكون الجزائر "أحد أهم شركاء أوروبا في المجال"، كما أنها تنطلق إلى الاستفادة من التجربة المجرية في مجال الطاقة المتجددة، حسب السيد وليد الذي لفت إلى أن المحادثات شملت أيضا تعزيز السياحة بين البلدين.

في سياق متصل، تم إبراز الأهمية التي توليها الجزائر للمؤسسات الناشئة والتحول الرقمي، يضيف الوزير الذي أكد بأن "الجزائر اليوم منفتحة أكبر من أي وقت مضى على الاستثمار الأجنبي"، مؤكدا في هذا الصدد بالتحفيزات التي يتضمنها قانون الاستثمار والمزايا التي

الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية - المجرية

إرادة مشتركة قوية لتعزيز العلاقات الثنائية

"زخم جديد" للتعاون بين مؤسسات البلدين وخلق فرص إضافية للشركات، حسب المسؤول المجرى الذي أشار إلى أن حجم التبادل التجاري الثنائي سجل زيادة بنسبة 20 بالمائة خلال الأشهر الـ 9 الأولى من سنة 2025 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لافتا إلى أن ذلك يظهر أن إمكانيات التعاون "أكبر بكثير" مما هو محقق حاليا.

وجدد فارغا التأكيد على استعداد بلاده لتعميق التعاون مع الجزائر في عدة مجالات، مع الالتزام بالاحترام المتبادل والتقدم المشترك والشراكة العملية الموجهة نحو النتائج، معربا عن ثقته في أن المباحثات التي جرت خلال هذه الدورة ستسمح للعلاقات الجزائرية-المجرية بدخول "آفاق جديدة" قوامها توسيع التعاون وتعزيز الروابط الاقتصادية.

وأشار فارغا إلى أن المجر تعتبر الجزائر "شريكا رئيسيا في شمال إفريقيا"، لا سيما وأن "العلاقات بين البلدين تمتد لعدة عقود، واتسمت بالثقة والاحترام المتبادل والصداقة".

تبادل الخبرات في مجالات الفلاحة، الثروة الغابية وتربية المائيات، إلى جانب التعاون في مجال البحث العلمي والتعاون التقني والتكوين المهني.

علاوة على ذلك، تطرقت اللجنة إلى أهمية التعاون في مجال الطاقة والطاقت المتجددة، لكون الجزائر "أحد أهم شركاء أوروبا في المجال، كما أنها تتطلع إلى الاستفادة من التجربة المجرية في مجال الطاقة المتجددة"، حسب وليد الذي لفت إلى أن المحادثات شملت أيضا تعزيز السياحة بين البلدين.

بدوره، أوضح نائب وزير الدفاع المجرى أن انعقاد هذه الدورة يترجم الإرادة المشتركة للبلدين في تعزيز علاقاتهما الثنائية والارتقاء بها إلى مستويات أعلى، لا سيما من خلال تقييم ما تم تحقيقه سابقا ومواصلة رسم توجهات جديدة للتعاون بين البلدين، مشيرا إلى وجود إمكانيات اقتصادية كبيرة غير مستغلة في التعاون الثنائي.

وسيسمح عقد المنتدى الاقتصادي الجزائري-المجرى على هامش الدورة، بمنح

انعقدت، الخميس بالجزائر العاصمة، أشغال الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-المجرية للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي، حيث تمت دراسة فرص تعزيز الشراكة وتبادل الخبرات في مختلف المجالات وكذا إمكانية إعادة فتح خط الطيران الرابط بين البلدين.

وترأس أشغال هذه الدورة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، مناصفة مع نائب وزير الدفاع المجرى، تاماس فارغا، بمشاركة ممثلي عدة قطاعات من وفدي البلدين.

وفي تصريح صحفي عقب الأشغال، أوضح وليد أن انعقاد هذه الدورة يأتي في سياق يعرف فيه التعاون الثنائي "ارتقاعا محسوسا" في حجم المبادلات التجارية وفي المبادرات في قطاعات، البحث العلمي، الصناعة، الطاقة والفلاحة.

وفي هذا الإطار، أشار الوزير إلى أن اللجنة المشتركة قامت، خلال أشغال هذه الدورة، بدراسة إمكانية إعادة فتح خط الطيران الرابط بين الجزائر العاصمة وبودابست وكذا

انعقاد أشغال اللجنة المشتركة الجزائرية - المجرية ... المهدي وليد: دراسة إمكانية إعادة فتح الخط الجوي الجزائر - بودابست

تم تحقيقه سابقا ومواصلة رسم توجهات جديدة للتعاون بين البلدين، مشيرا إلى وجود إمكانيات اقتصادية كبيرة غير مستغلة في التعاون الثنائي. وسيسمح عقد المنتدى الاقتصادي الجزائري-المجري على هامش الدورة، بمنح زخم جديد للتعاون بين مؤسسات البلدين وخلق فرص إضافية للشركات، حسب المسؤول المجري الذي أشار إلى أن حجم التبادل التجاري الثنائي سجل زيادة بنسبة 20 من المائة خلال 9 أشهر الأولى من 2025 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لافتا إلى أن ذلك يظهر أن إمكانيات التعاون أكبر بكثير مما هو محقق حاليا. كما جدد السيد فارغا التأكيد على استعداد بلاده لتعميق التعاون مع الجزائر، في عدة مجالات مع الالتزام بالاحترام المتبادل والتقدم المشترك والشراكة العملية الموجهة نحو النتائج، معربا عن ثقته في أن المباحثات التي جرت خلال هذه الدورة ستسمح للعلاقات الجزائرية-المجرية بدخول آفاق جديدة قوامها توسيع التعاون وتعزيز الروابط الاقتصادية. وأشار إلى أن المجر تعتبر الجزائر شريكا رئيسيا في شمال إفريقيا، لا سيما وأن العلاقات بين البلدين تمتد لعدة عقود واتسمت بالثقة والاحترام المتبادل والصدقة.

المهني. علاوة على ذلك، تطرقت اللجنة إلى أهمية التعاون في مجال الطاقة والطاقت المتجددة، لكون الجزائر أحد أهم شركاء أوروبا في المجال، كما أنها تتطلع إلى الاستفادة من التجربة المجرية في مجال الطاقة المتجددة، حسب السيد وليد الذي لفت إلى أن المحادثات شملت أيضا تعزيز السياحة بين البلدين. في سياق متصل، تم إبراز الأهمية التي توليها الجزائر للمؤسسات الناشئة والتحول الرقمي، يضيف الوزير، الذي أكد بأن الجزائر اليوم منفتحة أكثر من أي وقت مضى على الاستثمار الأجنبي، مذكرا في هذا الصدد بالتحفيزات التي يتضمنها قانون الاستثمار والمزايا التي تتيحها الجزائر للمستثمرين. ويعد أن أكد بأن الباب مفتوح أمام المستثمرين المجرين، عبر الوزير عن أمله في تعزيز التعاون بين البلدين وتكثيف المبادلات التجارية وخلق ديناميكية جديدة في مجال تبادل الخبرات، لتكون في مستوى العلاقات التاريخية بين البلدين. بدوره، أوضح نائب وزير الدفاع المجري، أن انعقاد هذه الدورة يترجم الإرادة المشتركة للبلدين في تعزيز علاقاتهما الثنائية والارتقاء بها إلى مستويات أعلى، لا سيما من خلال تقييم ما

انعقدت، أول أمس، أشغال الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-المجرية للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي، حيث تمت دراسة فرص تعزيز الشراكة وتبادل الخبرات في مختلف المجالات وكذا إمكانية إعادة فتح خط الطيران الرابط بين البلدين. م. ب

ترأس أشغال هذه الدورة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، مناصفة مع نائب وزير الدفاع المجري، تاماس فارغا، بمشاركة ممثلي عدة قطاعات من وفدي البلدين.

وفي تصريح عقب الأشغال، أوضح المهدي وليد أن انعقاد هذه الدورة يأتي في سياق يعرف فيه التعاون الثنائي، ارتفاعا محسوسا في حجم المبادلات التجارية، وفي المبادرات في قطاعات، البحث العلمي والصناعة والطاقة والفلاحة. وأشار إلى أن اللجنة المشتركة قامت خلال الدورة، بدراسة إمكانية إعادة فتح خط الطيران الرابط بين الجزائر العاصمة وبودابست، وكذا تبادل الخبرات في مجالات الفلاحة، الثروة الغابية وتربية المائيات، إلى جانب التعاون في مجال البحث العلمي والتعاون التقني والتكوين

الأسواق و الاقتصاد الزراعي

Markets and Agricultural Economy

ON LINE



11/12/2025 - 12:32

تطوير إنتاج الحليب تشهد صناعة الألبان والمشروبات فترة محورية. في مواجهة تحديات الأمن الغذائي.



فرص جديدة للحليب المعقم والمبرد

تشهد صناعة الألبان والمشروبات فترة محورية. في مواجهة تحديات الأمن الغذائي، والتحسين التشغيلي، والابتكار في المنتجات، يبحث المنتجون عن شركاء قادرين على مرافقتهم في كل مرحلة. تقدم تيترا باك، الرائدة عالمياً في التعبئة والتحويل الغذائي، حلاً متكاملة تغطي سلسلة القيمة بأكملها. يتميز الحليب المعقم بفترة صلاحية طويلة، بينما يفضل مستهلكون آخرون الحليب الطازج. كيف يمكن الاستفادة من هذه التفضيلات لتلبية توقعات الجميع؟

الحليب الأبيض: نمو عالمي واعد

يتركز النمو الأكثر أهمية للحليب الأبيض في الصين ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 4.9%. كما يُتوقع نمو مستدام في أفريقيا (3.1%) والشرق الأوسط (2.9%)، بنمو عالمي متوقع بنسبة 2.5% خلال السنوات الثلاث القادمة.*
*المصدر Tetra Pak Compass 2021، معدل النمو السنوي المركب 2021-2024

الحليب المنكّه: تنوع النكهات

تجعل النكهات المختلفة المشروب جذاباً لجميع الأعمار. بالنسبة للبالغين، تشجع النكهات مثل القهوة، أو الحليب الممزوج بمكونات نباتية، أو النعناع على اعتماد المنتجات المنكّهة. أما النكهات المستوحاة من الحلويات فتوسع المجموعة وتمتد إلى مناسبات استهلاك جديدة: حلويات سائلة في المنزل أو أثناء التنقل. يبحث المستهلكون باستمرار عن نكهات جديدة، مع نوعيات مستوحاة من المكسرات والفواكه والحلويات. من المتوقع أن ينمو الحليب المنكّه في جميع المناطق: 2.7% في أوروبا الغربية، و1.6% في أمريكا الشمالية، و3.6% في أمريكا اللاتينية، و3.8% في الشرق الأوسط.*
*المصدر Tetra Pak Compass 2021، معدل النمو السنوي المركب 2021-2024

الابتكار عبر القوام

يساعد استكشاف أنواع القوام المختلفة على تمييز المنتجات وتلبية الطلب على تجارب جديدة، من النسخ المثلجة إلى الإصدارات السائلة والكثيفة. توفر الأنواع الأكثر كثافة أحاسيس جديدة وتعزز تموضع الحليب كوجبة خفيفة أو بديل للوجبات بفضل الشعور بالشبع.

بالنسبة للحليب الأبيض، يخلق القوام فرصاً في القطاع المنزلي. فالقوام الرغوي يعيد خلق إحساس قهوة الباريسا أو يثري عصير السموثي في الفطور.

الاستجابة لاتجاهات الصحة

يبحث المستهلكون عن أطعمة طبيعية ذات فوائد وظيفية. يمكن الترويج للحليب كمشروب لياقة بدنية للطاقة، أو التعافي، أو صحة العضلات والمفاصل.

يعد تقوية المناعة اتجاهاً رئيسياً يتمتع فيه الحليب بسمعة جيدة، لكن هذه الفرصة لا تزال غير مستغلة بشكل كافٍ. يمكن أن يشكل إبراز العناصر الغذائية الطبيعية أو إضافة مكونات تكميلية فارقاً حقيقياً.

بالنسبة لمن يعانون من عدم تحمل اللاكتوز، فإن إزالة اللاكتوز تفتح سوقاً جديداً. وتجذب المنتجات المدعمة بالألياف التي تسهل الهضم المستهلكين الباحثين عن فوائد صحية إضافية.

الاستدامة، ضرورة تنافسية

يشعر الشباب بقلق خاص تجاه التأثير البيئي: 26% من المستهلكين البرازيليين و36% من الفرنسيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18-24 عاماً يشعرون بالقلق حيال ذلك. تعزز وسائل الإعلام والتشريعات الحكومية هذا الاهتمام. أصبحت الصورة البيئية الإيجابية الآن ضرورية للبقاء في المنافسة.

خبرة تيترا باك في خدمة تطوركم

باعتبارها مخترعة تكنولوجيا التحويل المعقم، تقدم تيترا باك الحلول الأكثر موثوقية في السوق مع أفضل مستوى من الامتثال لمعايير النظافة وأمن غذائي مثالي. تضمن التكنولوجيا توحيداً مستمراً وربحية قصوى، سواء للكميات الكبيرة أو المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.

من الاستراتيجية إلى التميز التشغيلي، تقدم تيترا باك دعماً شاملاً. يتيح هذا النهج للمنتجين الاستفادة من خبرة عالمية مستمدة من أكثر من 160 دولة ووجود محلي راسخ في المغرب العربي، مما يقرب الفرق والتقنيين في خدمة الصناعة المحلية.

عن تيترا باك

نحن هنا لضمان سلامة الأغذية وتوافرها. ولهذا السبب نوفر أنظمة متطورة لإنتاج الأغذية. بالتعاون مع عملائنا ومورديننا، وبفضل جهود أكثر من 24,000 موظف متفانٍ في جميع أنحاء العالم، نحمي الأغذية بشكل مستدام كل يوم لمئات الملايين من الناس في أكثر من 160 دولة. لأننا هنا لتحقيق هدف:

نحن ملتزمون بجعل الغذاء آمناً ومتاحاً في كل مكان، ونعد بحماية كل ما هو جيد: الغذاء والناس والكوكب .



الخميس 11 ديسمبر 2025 | 17:21

الوادي : أزيد من 100 عارض مرتقبا في الصالون الوطني للفلاحة الصحراوية "أقرو سوف"

الوادي - يرتقب أن يشارك أكثر من 100 عارض في فعاليات الطبعة التاسعة للصالون الوطني للفلاحة الصحراوية "أقرو سوف" المزمع تنظيمه خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 18 ديسمبر الجاري بولاية الوادي، حسب ما علم يوم الخميس لدى المنظمين .

ويشارك في هذه التظاهرة متعاملون اقتصاديون من أصحاب الشركات الوطنية سواء العمومية أو الخاصة التي تقدم خدمات ذات صلة مباشرة بالقطاع الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني، وتسعى إلى تطويره وعصرنته فيما يتعلق بزيادة مردودية وتحسين نوعية الإنتاج الفلاحي، كما أوضح ل(وأج) المدير العام للمؤسسة المنظمة الفهد للخدمات، فيصل حوامدي. كما سيشارك في هذه التظاهرة ذات الطابع الاقتصادي هيئات إدارية ومؤسسات عمومية، تنصدرها المؤسسات البنكية المسخرة لشرح أنماط الدعم المالي الموجهة لفائدة المستثمرين الراغبين في ولوج عالم الاستثمار الفلاحي، لاسيما بعد انخراط كافة البنوك العمومية في البرنامج المسطر لتقديم الدعم المالي (القروض الميسرة) للفلاح، بالإضافة إلى مشاركة شركات التأمين بغية إبراز كل أشكال التأمين على المحاصيل الفلاحية الزراعية منها والحيوانية.

ويحضر في هذا الصالون ممثلو شركات أجنبية مختصة في صناعة الأدوية والبذور الفلاحية سواء الزراعية أو الحيوانية من سبعة (7) دول (فرنسا، لبنان، الأردن تونس، إسبانيا، إيطاليا، تركيا)، بالإضافة إلى مشاركة مكاتب متخصصة في الاستشارات الفلاحية الموجهة لفائدة الفلاحين.

ويهدف هذا الصالون، حسب المنظمين، إلى إبراز الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الأراضي الفلاحية بالجنوب وآليات مرافقة الشركات العارضة للفلاح بالإضافة إلى التشجيع على ولوج عالم الاستثمار الفلاحي تجسيدا لأجندة البرنامج الوطني الرامي إلى توسيع المساحات الفلاحية المسقية بهدف المساهمة في حركية الإقتصاد الوطني، وهو المسعى الذي لا يتأتى من خلال إرساء آليات عملية كفيلة بتصدير المنتج الفلاحي.

كما سينظم على هامش فعاليات هذا الصالون أيام دراسية وعلمية من تنظيم مخابر وشركات مختصة في صناعة وتوزيع الأدوية الفلاحية تناقش مواضيع مختلفة ذات صلة بالقطاع الفلاحي واهتمامات الفلاح.

تجدر الإشارة الصالون الوطني للفلاحة الصحراوية "أقرو سوف" تنظمه مؤسسة الفهد للخدمات بالتنسيق مع مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية.

خلال الفترة من 16 إلى 18 ديسمبر الجاري بولاية الوادي

100 عارض مرتقب في صالون الفلاحة الصحراوية "أقرو سوف"



الفلاحي، لاسيما بعد انخراط كافة البنوك العمومية في البرنامج المسطر لتقديم الدعم المالي (القروض الميسرة) للفلاح، بالإضافة إلى مشاركة شركات التأمين بغية إبراز كل أشكال التأمين على المحاصيل الفلاحية الزراعية منها والحيوانية. ويحضر في هذا الصالون ممثلو شركات أجنبية مختصة في صناعة الأدوية والبذور الفلاحية سواء الزراعية أم الحيوانية من سبعة (7) دول (فرنسا، لبنان، الأردن، تونس، إسبانيا، إيطاليا، تركيا)، بالإضافة إلى مشاركة مكاتب متخصصة في الاستشارات الفلاحية الموجهة لفائدة الفلاحين.

ويهدف هذا الصالون، حسب المنظمين، إلى إبراز الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الأراضي الفلاحية بالجنوب وآليات مرافقة الشركات العارضة للفلاح بالإضافة إلى التشجيع على ولوج عالم الاستثمار الفلاحي تجسيدا لأجندة البرنامج الوطني الرامي إلى توسيع المساحات الفلاحية المسقية بهدف المساهمة في حركية الاقتصاد الوطني، وهو المسعى الذي لا يتأتى من خلال إرساء آليات

فارس - ر

يرتقب أن يشارك أكثر 100 عارض في فعاليات الطبعة التاسعة للصالون الوطني للفلاحة الصحراوية "أقرو سوف" المزمع تنظيمه خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 18 ديسمبر الجاري بولاية الوادي، حسب ما علم نهاية الأسبوع الماضي لدى المنظمين.

ويشارك في هذه التظاهرة متعاملون اقتصاديون من أصحاب الشركات الوطنية سواء العمومية أو الخاصة التي تقدم خدمات ذات صلة مباشرة بالقطاع الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني، وتسعى إلى تطويره وعصرنته في ما يتعلق بزيادة مردودية وتحسين نوعية الإنتاج الفلاحي، كما أوضح لهـوأجـ المدير العام للمؤسسة المنظمة الفهد للخدمات، فيصل حوامدي.

كما سيشارك في هذه التظاهرة ذات الطابع الاقتصادي هيئات إدارية ومؤسسات عمومية، تصدرها المؤسسات البنكية المسخرة لشرح أنماط الدعم المالي الموجهة لفائدة المستثمرين الراغبين في ولوج عالم الاستثمار

عملية كفيلة بتصدير المنتج الفلاحي. كما سينظم على هامش فعاليات هذا الصالون أيام دراسية وعلمية من تنظيم مخابر وشركات مختصة في صناعة وتوزيع الأدوية الفلاحية تناقش مواضيع مختلفة ذات صلة بالقطاع الفلاحي واهتمامات الفلاح. تجدر الإشارة الصالون الوطني للفلاحة الصحراوية "أقرو سوف" تنظمه مؤسسة الفهد للخدمات بالتنسيق مع مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الخميس 11 ديسمبر 2025 19:05

باتنة: الصالون الوطني الأول لتنويع الاقتصاد والسيادة الغذائية من 11 إلى 13 يناير المقبل

باتنة - ستحتضن ولاية باتنة في الفترة الممتدة من 11 إلى 13 يناير المقبل، الصالون الوطني لتنويع الاقتصاد والسيادة الغذائية في طبعته الأولى، حسبما استقيد اليوم الخميس من مدير المصالح الفلاحية محليا، أحمد سبكي.

و أوضح ذات المسؤول على هامش تسليم 8 عقود امتياز لفلاحين بعدد من البلديات بمقر ولاية باتنة بحضور رئيس الجهاز التنفيذي المحلي رياض بن أحمد، بأن "الصالون سينظم ببلدية تيمقاد بالتنسيق مع الغرفة الولائية للفلاحة، وسيحضره كل الفاعلين في الميدان من ذلك الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، الفيدرالية الوطنية لمربي الدواجن وممثلي مختلف الشعب الفلاحية وكذا مستثمرين".

وينتظر أيضا، يضيف المصدر، أن تقام على هامش الصالون معارض لمختلف المنتجات الفلاحية مع تقديم عدة مداخلات و تنظيم ورشات من تأطير مختصين من الجامعة.

وتهدف التظاهرة، وفق ذات المسؤول، إلى "دعم التنمية المستدامة وتشجيع المقاولاتية في المجال الفلاحي من خلال تثمين الثروات في هذا الميدان وتنويعها وكذا خلق فضاء يجمع بين المنتجين والمستثمرين والجامعة بما يخدم الفلاحة والاقتصاد

الأخبار الجهوية

Regional news

وكالة الأنباء الجزائرية

ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الخميس 11 ديسمبر 2025 16:10

أم البواقي: وضع حيز الخدمة ل 03 مراكز جوارية لتخزين الحبوب

أم البواقي - تم يوم الخميس، وضع حيز الخدمة لثلاثة (03) مراكز جوارية لتخزين الحبوب، بسعة 5.000 طن لكل واحد منها، بمناسبة إحياء الذكرى الـ 65 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960.

وقد أشرف على وضع هذه المراكز الثلاث حيز الخدمة عبر بلديات الجازية، قصر الصبيحي و عين ببوش، والي أم البواقي، بن عبد الله شايب الدور، رفقة السلطات المحلية، المدنية و العسكرية، حيث سيضاف لهذه المراكز الثلاث، هيكل مماثل آخر سيتم وضعه حيز الاستغلال لاحقا ببلدية عين مليلة بذات المناسبة.

و يندرج إنجاز مجموع هذه المراكز الجوارية لتخزين الحبوب ضمن برنامج كلي يضم 09 مراكز استقادت منها ولاية أم البواقي، بقيمة 2 مليار و 276 مليون دج، و التي تم الانتهاء من إنجاز سبعة منها، فيما لاتزال أشغال بناء اثنان منها جارية، حسبما تم إيضاحه.

للإشارة، تم بمناسبة إحياء الذكرى الـ 65 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، بولاية أم البواقي، تسطير برنامج يضم أنشطة متنوعة، بالإضافة إلى إعطاء إشارة انطلاق مشاريع تنموية، و وضع أخرى حيز الخدمة.